مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 77 (شتاء 2009)، ص 23

ندوة في بيروت* (2009/2/17)

محسن صالح فواز طرابلسي

خليل هندي**

أدار الندوة: محمود سويد

حررها: صقر أبو فخر

محمود سويد: أهلاً وسهلاً بكم في هذه الندوة التي سنتناول فيها الحرب على غزة، ونحاول قراءة المرحلة المقبلة في ضوء وقائع هذه الحرب ونتائجها. وباسم "مجلة الدراسات الفلسطينية" أرحب بكم، ونبدأ فوراً في المحور الأول لهذه الندوة، كي نلقي نظرة تقويمية على هذه الحرب بخطوطها الكبرى وبلاعبيها الأساسيين: "حماس" والسلطة الفلسطينية وإسرائيل ومصر وسورية وإيران. لقد لاحظنا أن تظاهرات شعبية اندلعت في جميع أنحاء العالم، وبصورة متمادية، أي ليس ليوم أو يومين، واستمرت، في بعض الحالات، أياماً طويلة. هل يمكن تعليق أي أمل على هذا النوع من التحرك الشعبي؟ إنها ظاهرة مهمة ويمكن أن يكون لها نتائج ما، لكنها في أي حال، تستحق أن نحاول فهمها. ونبدأ مع الدكتور محسن صالح.

محسن صالح: في ظني أن هدف الحرب كان واضحاً قبل أيام من اندلاعها، وقد أوضحت تسيبي ليفني أنه كان إسقاط حكومة "حماس" في قطاع غزة. وهذا الهدف تكرر إعلانه، بأشكال متعددة، في وسائل الإعلام، وظهر ذلك، على الأرجح، في المؤتمر الصحافي الذي عقدته ليفني مع أحمد أبو الغيط في القاهرة. غير أنه من الملاحظ أن الأهداف الإسرائيلية تراجعت في أثناء الحرب، أي أنها صارت أكثر تواضعاً، وذلك جراء الأداء البطولي للمقاومة. كان الهدف في البداية، هو إسقاط الحكومة، وإقامة ترتيبات أمنية جديدة في قطاع غزة، لكن الكلام تحول، فيما بعد، إلى وقف إطلاق الصواريخ، ثم أخذ يتركز على منع نقل، أو "تهريب" الأسلحة إلى قطاع غزة. والواضح أن الإسرائيليين لم يتمكنوا من تحقيق هذه الأهداف كلها. أمّا الحكومة التي تقودها "حماس"، فحددت منذ البداية ثلاثة أهداف لم تتغير إطلاقاً، هي: وقف العدوان والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة؛ رفع الحصار؛ فتح المعابر. وهذه الأهداف لم تتغير، لا في أثناء الحرب ولا بعدها، ولا في أثناء المفاوضات. وهذا يعني أن حكومة "حماس" التي كانت في وضع صعب وتحت الحصار، وعلى الرغم من استمرار الضغط الهائل عليها طوال سنة ونصف سنة، لم تخفض سقف مطالبها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المقاومة الفلسطينية، خلال الحرب، سواء أكانت "حماس" أم فصائل المقاومة الأُخرى، استطاعت أن تقدم نموذجاً حقيقياً رائعاً للمقاومة والبطولة والصمود. لقد قدمت نموذجاً للإنسان الفلسطيني الذي برهن أنه غير مستعد، تحت أي وضع من الأوضاع، للتنازل عن كرامته، أو عزته، حتى لو كان ذلك ثمناً للقمة الخبز أو حبة الدواء، وأنه قادر على الدفاع عن أرضه عندما يتاح له الحد الأدنى من الإمكانات، وأنه لا يبيع مبادئه، أو يتنازل عن حقوقه، ليتم بعد ذلك إغلاق ملف المقاومة، ثم تفرض إسرائيل إرادتها عليه.

أنا أظن أن هذه المعركة كانت، في جوهرها، معركة كسر إرادات، حيث كان المفروض كسر إرادة المقاومة الفلسطينية وفرض جدول أعمال جديد عليها، وأعتقد أن الإسرائيليين فشلوا في هذا البند، بل إن المقاومة حققت في هذه المعركة نجاحاً طيباً. وفي هذا الإطار، أرى أن المقاومة كسبت المعركتين السياسية والإعلامية معاً. ففي الميدان الإعلامي تمكنت من إعادة قضية فلسطين إلى وعي جماهير واسعة، كما أعادت التعاطف العربي والإقليمي والدولي مع قضية فلسطين، وكان التفاعل الشعبي في أبهى حالاته، وبشكل لم يسبق له مثيل. أمّا في ميدان المعركة السياسية، فقد صار الطرف الإسرائيلي هو الطرف المحاصَر والمغضوب عليه دولياً. حتى إن لغة الخطاب السياسي للأنظمة الغربية المتحالفة مع الكيان الإسرائيلي اختلفت في آخر العدوان عنها في بدايته، إذ تراجعت مع الزمن، وصارت أكثر إلحاحاً على الطرف الإسرائيلي لإنهاء الحرب بأسرع ما يمكن بسبب الخسائر السياسية والإعلامية التي تكبدها الإسرائيليون وحلفاؤهم.

أمّا على المستوى الشعبي، فأعتقد أن هناك تنامياً في الشعور في الوسط الفلسطيني بأن خط المقاومة ما زال خطاً فاعلاً وله شعبيته، وبأنه قابل للتبني وللتنفيذ، في مقابل الشعور بأن برنامج التسوية لم يحقق أي نتائج طوال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية. وبالتالي، أعادت هذه الحرب الألق إلى خط المقاومة، وقدمت أيضاً خيار

المقاومة كخيار عملي، وزادت في شعبية "حماس"، وفي التعاطف العربي والإسلامي والدولي الكبير مع القضية الفلسطينية، الأمر الذي منحها قاعدة انطلاق جديدة على المستوى السياسي والإعلامي. ومع ذلك، أعتقد أن الجانب الأهم في هذا الموضوع هو تحريك المياه الراكدة والعُقد الداخلية الفلسطينية كي يصبح الوضع الفلسطيني أكثر استعداداً وقبولاً للدخول في حوارات ونقاشات جادة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وأنا أظن أن التيار المؤيد للسلطة، أو التيار الذي يقوده الرئيس محمود عباس، أصبح يائساً من إمكان تهميش "حماس"، أو فرض شروط عليها، سواء أكان ذلك بإجراءات داخلية، أم بالاستعانة بأي قوى أُخرى.

حروب الأنظمة وحروب المقاومة

فواز طرابلسي: أول سؤال يُسأل في هذا المقام، ومن موقع المسؤولية، هو: هل كان يمكن تفادي الحرب؟ تعودنا القول إن أي حرب هي حتمية، وإن كل عدوان هو حتمي، ومهما نفعل، فلا بد من أن نتلقى العدوان. أعتقد أن قرار الحرب كان إسرائيلياً وما كان يحتاج إلى أعذار. كان ثمة محاولة لاستباق الانتخابات الأميركية، وذلك بإثارة موضوع غزة بحد أدنى، كما كان للحرب أغراض انتخابية إسرائيلية من دون أدنى شك. وقد ارتكبت القيادة الإسرائيلية في غزة من الأخطاء على غرار ما ارتكبت في لبنان، فتصورت أن الحرب الجوية تستطيع أن تفصل "حماس" عن جمهورها، واستنكفت، في الوقت نفسه، من تنفيذ المرحلة الثالثة من الحرب. لكنني لست ميالاً إلى مقارنة هاتين الحربين بحروب الجيوش العربية، والقول إن هاتين المقاومتين حققتا انتصارات، وإن زمن الهزائم ولى. مقارنة هاتين الحربين بحروب الأنظمة العربية والجيوش العربية فيها شيء من الظلم. جيش عبد الناصر لو انتصر على إسرائيل لكانت انتهت، بينما صمود "حماس" وحزب الله لا ينهي إسرائيل. إننا أمام نمط جديد من الحروب؛ حروب لا تتورع عن الاستباحة. فالعالم منح إسرائيل شهراً كاملاً لارتكاب مذبحة. أكيد أن الرأي العام العالمي عبّر عن غضبه، وهو ما يؤسس لإمكان المحاسبة في المجال الحقوقي والقانوني والقيمي، لكن ذلك لا يمنع من القول إن المؤسسات الدولية والولايات المتحدة ما عاد يحرجها منح إسرائيل شهراً كي تنفذ عملية عسكرية، ويجب عدم الاستخفاف بهذه المسألة. أمّا درجة النجاح والفشل، فتُقاس بالحدود التي تسمح القدرة العسكرية بها، لا بما يعلن منها. ولا شك في أن ثمة فارقاً كبيراً بين ما أُعلن، وما جرى تحقيقه. ولا شك لديّ في أن بعض الأنظمة العربية كان يعتقد، كما اعتقد في صيف سنة 2006، أن الأمر سينتهي خلال ثلاثة أيام أو أربعة. لكن ليس هذا هو المهم. المهم أن الوضع العربي انقسم بطريقة تحوّل معها الصراع العربي – الإسرائيلي، أو الفلسطيني – الإسرائيلي، من صراع قومي إلى نزاع بين معتدلين عرب ومتطرفين عرب، أو بين معتدلين ومتطرفين، إسرائيليين وعرب: الإسرائيليون كلهم في معسكر الاعتدال، والعرب أو بعضهم، في معسكر المتطرفين. وأظهرت هذه الحرب وجود برنامجين للسلام لدى العرب. فقد انكشف أن السعودية، وباسم فلسطين ولبنان وسورية، تتكلم على إعطاء السلام كله لقاء الانسحاب والتطبيع كله. المملكة السعودية ومصر تتكلمان باسم ثلاثة أطراف مع أن نفوذهما لدى هذه الأطراف ضعيف جداً. وفي المقابل تبحث سورية عن الحل في الجولان عن طريق الاستعانة بطرفين: واحد لبناني هو حزب الله، والآخر فلسطيني هو "حماس". والمشترك بين هذين البرنامجين هو الحلول الثنائية. فالمقاومتان في فلسطين ولبنان تعنيان اتجاهاً من اتجاهين: إمّا أن تخرّب الحلول الثنائية، وإمّا تخدمها. المقاومة في غزة تخدم شروط قيام دولة فلسطينية، وهذا ليس خطأً، والأمر هو نفسه عن حزب الله في لبنان الذي يسهّل استعادة الجولان. ولا يمكن قلب الطاولة على هذا المنطق، فعندها تكون الضحية الأولى هي الشعب الفلسطيني، لأن الاعتقاد أنه منهمك في نزاع فلسطيني – إسرائيلي خارج المعادلات العربية والدولية، هو وهم كبير، وهذا الوهم تأسس في أوسلو ولا يزال مستمراً. الآن يجب التفكير في احتمالات استكمال عملية التسوية والاتفاقات الثنائية، وكيف نتصرف فيما لو عرض محور أوباما – نتنياهو التفاوض السوري – الإسرائيلي للهرب من الموضوع الفلسطيني. وأود أن أشير إلى دور الجماهير العربية اللافت، ليس باتساع التظاهرات، بل بالشعارات السياسية التي رُفعت. فهي عرضت، لأول مرة ربما، ما تستطيع الأنظمة العربية أن تقوم به، وتساءلت هل إن مصادر القوة والإمكانات العربية موظَّفة في النزاع العربي – الإسرائيلي لمصلحة فلسطين أم ضدها؟

إسرائيل دولة مارقة

خليل هندي: في البداية أود أن أتطرق إلى سؤال: هل كان من الممكن تجنب الحرب؟ أعتقد أن هذا لم يكن ممكناً، ذلك بأن إسرائيل استعدت لها منذ وقت طويل، وكانت في الواقع حرباً معلنة قبل بدئها. لكن السؤال الذي يراودني هو: هل كانت "حماس" مقتنعة بذلك؟ في رأيي أنها لم تدرك أن الحرب وشيكة، ولم تُعدّ لها عدّتها حتى ضمن قدراتها المحدودة. لعل من شواهد ذلك احتفالات تخريج إحدى دورات الشرطة في اليوم ذاته الذي نشبت فيه الحرب، بالإضافة إلى تصريحات بعض قادة الحركة بأنهم خُدعوا بالتطمينات المصرية، وأيضاً عدم إعداد حتى الحد الأدنى من وسائل الدفاع المدني عن الناس. وهذا كله يشير إلى أن "حماس" لم تدرك أن الحرب على الأبواب. وإذا افترضنا أن هذا الكلام صحيح بعض الشيء، فإن سؤالاً أكبر كثيراً يطرح نفسه هو: إلى أي مدى كان سلوك الحركة محكوماً باعتبارات الصراع مع إسرائيل؟ من المفارقة المؤلمة أنه ليس هناك ما يُتقاتل عليه، لا سلطة ولا دولة ولا شيء. مع ذلك فإن كثيراً من التصرف السياسي والعسكري لكل من "حماس" والسلطة، هو محكوم باعتبارات الصراع الداخلي، لا باعتبارات الصراع مع إسرائيل. وأبعد من ذلك، إنه محكوم باعتبارات الانقسام العربي، أي أن الانقسام العربي يغذي الانقسام الفلسطيني. ويمكن القول إن هناك علاقة تعاضد متبادلة، أي أن كلا الانقسامين يعزز أحدهما الآخر. ومهما يكن من أمر، فإن الصمود في وجه القوة العاتية الإسرائيلية بيّن أن الوقوف في وجه إسرائيل ممكن بشكل أو بآخر. وهذا طبعاً، إنجاز تاريخي. لكن الانتقال من ذلك إلى القول إن المقاومة و"حماس" حققتا انتصاراً، يعيدنا إلى مقولة الانتصار في حرب حزيران/يونيو 1967. فقد قيل آنذاك، إن هدف إسرائيل من الحرب هو إسقاط الأنظمة العربية. وبما أن هذه ظلت قائمة، كان الفشل من نصيب إسرائيل، وكان النصر حليف العرب! والآن يقال إننا انتصرنا في غزة لأن هدف الحرب الإسرائيلية كان إزاحة "حماس"، و"حماس" بقيت! ما هكذا تُقاس الانتصارات والهزائم. أعتقد أن من الصحيح جداً ما قاله فواز طرابلسي عن عدم جدوى المحاكمة التقليدية للخسائر وللانتصارات وللهزائم. في الواقع، قد لا تكون الصورة كما صورها الأخ محسن صالح، فالمشروع الصهيوني، بإرادة دولية مطلقة، وبثبات على القصد والغاية منذ بدايات الحركة الصهيونية، استطاع أن يوصل الفلسطينيين والعرب إلى مأزق رهيب هو أن خيار الحرب والمقاومة والمنازلة والممانعة ليس له في المدى المنظور أي أُفق، وأن خيار السلام والحلول السلمية والتفاوض ليس له أي أُفق أيضاً. هذا هو المأزق التاريخي الذي تواجهه الحركة الوطنية الفلسطينية. الآن، إذا وافقنا على أن في هذا الكلام شيئاً من الصحة، نأتي إلى تساؤلنا الأساسي عمّا أرادته إسرائيل من الحرب. ليس صحيحاً القول إنها أرادت القضاء على "حماس"، وإنها فشلت في ذلك. قد يكون أحد السيناريوهات هو إسقاط "حماس"، لكن هناك سيناريوهات أُخرى. وكان السيناريو الغالب هو تهديم البنية التحتية للحركة، وجعلها عاجزة عن المقاومة، وفرض فترة طويلة من التهدئة، وقطع الإمدادات عن غزة. وفي حساب الأرباح والخسائر يمكن القول إن أرباح إسرائيل في هذا الميدان لم تكن ضئيلة قط. ففي اعتقادي أن ما تسعى له إسرائيل ليس إسقاط "حماس"، وإنما تطويعها، وتأمين فترة مديدة من التهدئة، والقيام بمفاوضات غير مباشرة من خلال الوسيط المصري. إسرائيل مقتنعة بأنها في أي تسوية، يجب أن تحتفظ بالمكاسب كلها التي حققتها حتى الآن، وأنها تستطيع ذلك. لا تسعى إسرائيل لتسوية تفقدها هذه المكاسب، ولا هي تقبل تسوية كتلك. إن استراتيجيا إسرائيل قائمة على الخداع، إذ إنها تُظهر أن غايتها هي السلام، بينما هي لا تسعى له، بل لتأبيد عملية السلام، وأسر الأطراف كلها، بما فيها "حماس"، في هذه اللعبة. وإني أحسب أن العدوان على غزة يقوم على هذه الاستراتيجيا. أمّا أداء السلطة خلال العدوان، فكان، بلا شك، مرتبكاً في البداية، بل إن قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني رأت فيه أداءً مشيناً.

أمّا بالنسبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، فالمشكلة هي أنها باتت الآن في غرفة العناية الفائقة، والسؤال هو: هل نكسب، كشعب فلسطيني، أكثر بدق المسمار في النعش، أم بمحاولة بث الحياة فيها؟ يمكن القول إن المحاولات كلها لإصلاح المؤسسات المهلهلة تنتهي بتهدّم المؤسسة. ومع ذلك، أعتقد أن القول بمرجعية بديلة في هذه المرحلة، هو خطر، لأنه يعني التخلي عن المكاسب الكثيرة التي حققتها المنظمة لمصلحة الشعب الفلسطيني؛ مكاسب اعتبارية ومكاسب سياسية أصبحت متعارفاً عليها. ولعل الأجدى هو العودة إلى المحاولة مرة أُخرى، محاولة إدخال "حماس" إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لأن لا مجال لأي عمل فلسطيني متماسك من دونها. ولا شك في أن دخول الحركة إلى منظمة التحرير سيؤدي إلى عدم عودة المنظمة إلى ما كانت عليه. أمّا القول الآن بمرجعية بديلة من خارج المنظمة، فلن يكون له أثر إلاّ صب الزيت على نار الانقسام الفلسطيني، وتهديد المكاسب العديدة التي حققتها

المنظمة للشعب الفلسطيني. والمشكلة التي تقف "حماس" أمامها هي أن دخولها إلى المنظمة قد يكون خطوة على طريق تطويعها، وهذه مشكلة لا بد لقيادة الحركة من أن تجد حلاً لها بطريقة أو بأُخرى. على أي حال، أعتقد أن اختلال موازين القوى بلغ من العِظَم حدّاً لن تستطيع "حماس" معه، في نهاية المطاف، أن تفعل أكثر من الحفاظ على مقاومة إسمية، إلاّ إذ تيسرت أوضاع أمكن فيها توفير قوى خارج القوى الفلسطينية الحالية للدخول في المعركة مع إسرائيل. وهنا لا أعني المعركة العسكرية فقط، بل أعني بالتحديد المعركة غير العسكرية، أي المعركة السياسية، ومعركة جعل إسرائيل في نظر المجتمع الدولي دولة مارقة. لقد باتت الحركة الجماهيرية العالمية تدرك السمات المشتركة بين الأبارتهايد الإسرائيلي والأبارتهايد الذي كان في جنوب إفريقيا، وبدأت حملات المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية لإسرائيل تؤتي ثمارها. لكن يجب عدم الإفراط في التفاؤل. ولعل أهم ما يجب القيام به لتحويل الدعم الجماهيري العالمي إلى قوة سياسية فاعلة، هو إيضاح ما الذي نريده كهدف نهائي للنضال الفلسطيني. إن التضامن الدولي يطالبنا بهذه الرؤية النهائية منذ الآن. والرؤية النهائية التي يمكنها أن تحشد الرأي العام الدولي والقوى الجماهيرية الدولية، هي رؤية الدولة الديمقراطية، غير أن ما يمكن الدفاع عنه سياسياً الآن، والدفع في اتجاهه، والعمل من أجله، هو حل الدولتين. وهذه معضلة أُخرى تواجهها الحركة الوطنية الفلسطينية. وغني عن القول أن رؤية إقامة دولة عربية، أو إسلامية، في فلسطين محررة، لن تجد تأييداً على الصعيد العالمي.

صقر أبو فخر: لديّ ملاحظتان وإشارة إيضاحية. الملاحظة الأولى هي أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت الضحية الأولى في هذه الحرب، طبعاً بعد الشعب الفلسطيني. لكن، هل كان لديها خيارات سياسية لم تُقدم عليها كي نحاكمها على أساسها، مع أنها قدمت أداءً سيئاً فعلاً خلال الحرب، وظهر الرئيس محمود عباس كأنه شديد الارتباك؟ لنُعِد السؤال: هل كان لدى السلطة في واقعها الراهن، وفي واقع الشعب الفلسطيني المنقسم، خيارات أُخرى لم تُقدِم عليها؟ الجواب، على ما أعتقد، هو كلا. فالانقسام الجغرافي كبّلها بقوة، وشل فاعليتها، ومنعها من تحديد خيارات سياسية سريعة. الملاحظة الثانية، أن فلسطينيي 48 خلال تظاهراتهم كانوا يعلنون الولاء لشعبهم لا لدولتهم، وكان واضحاً أنهم جزء حقيقي من الشعب الفلسطيني، وقد غُيبوا طويلاً عن المشاركة في تقرير مصير هذا الشعب. لكن في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لم يتجلَّ هذا الولاء بصورة مادية في السلوك الانتخابي، إذ حافظت القوائم العربية على حالها (عشرة مقاعد زائد مقعد لدوف حنين، وهو يهودي من راكح). والسؤال الآن، لماذا لم ينعكس هذا الموقف السياسي في السلوك الانتخابي لفلسطينيي 48؟ أمّا الإشارة فهي إلى القول إن إسرائيل كانت ترغب في إزاحة حكومة "حماس". سأقرأ هنا البيان الأول للعمليات الإسرائيلية. يقول البيان: "توجيه ضربة قاسية لـ (حماس) وبنيتها التحتية بحيث تصبح مثل حزب الله في لبنان فاقدة للرغبة في إطلاق الصواريخ. ثم فرض نظام جديد على الحدود المصرية الفلسطينية يمنع تهريب الأسلحة لـ (حماس) عبر سيناء." هذا البيان يوضح تماماً هدف القيادة الإسرائيلية الذي لا ينص على إسقاط حكومة "حماس"، وإنما على توجيه ضربة قاسية لها. وفي النهاية ماذا يضير إسرائيل إذا كانت "حماس" مكبلة بكل من القرار 1860، واتفاقية رايس – ليفني لمراقبة سيناء وغزة، وفاقدة للقدرة على إطلاق الصواريخ، وهناك، في الوقت نفسه، سلطة فلسطينية ضعيفة و"مشرشحة" في الضفة الغربية؟ فهذه الحال هي الأفضل لإسرائيل. وأكثر من ذلك فأنا أرى أن التهدئة في هذه الأوضاع، وفي إطار القرار 1860 واتفاقية رايس – ليفني، إنما هي الاسم المستعار لوقف المقاومة.

مقاومة لا حرب تحرير شعبية

محمود سويد: أعتقد أن إسقاط "حماس" وإنهاءها في غزة، لم يكن هدفاً إسرائيلياً قط. فإسرائيل لا تريد أن تنهي وجود الحركة في غزة، وإنما أن تبقى غزة تحت سلطة "حماس"، لكن "حماس" الضعيفة والمنهكة. ولن يُسمح للحركة بأن تستولي على الضفة الغربية، لأن الضفة تحت المراقبة المباشرة لإسرائيل. وأفضل طريقة لوقف أي كلام على أي تسوية قائمة على حل الدولتين هو أن تبقى "حماس" في غزة، وأن تبقى "السلطة" في الضفة. الهدف الإسرائيلي الرئيسي إذاً، كان وقف الصواريخ، ووقف تهريب السلاح، وضرب البنية التحتية، وإضعاف الحركة. ومن هنا أعتقد أن الخطة العسكرية الإسرائيلية كانت تقضي بعدم الدخول إلى عمق قطاع غزة، والغرق في مواجهة رجال المقاومة في أحياء المدن. وبانتشار السلاح النووي والأسلحة الأُخرى الفتاكة، تراجعت احتمالات الحرب النظامية بين العرب وإسرائيل إلى أدنى حد ممكن باعتبارها حروب إفناء وتدمير شامل. لذلك حلّت حروب التحرير الشعبية

محل الحروب النظامية. وقد تطورت هذه الحرب في لبنان وفلسطين سلبياً لتصير "مقاومة"، فالمقاومة في لبنان لم تعد حرب تحرير شعبية، ولا المقاومة في غزة هي حرب تحرير شعبية بدورها. المقاومة أدنى من الحرب النظامية وتختلف عن الحرب الشعبية. مقاومة "حماس" في غزة صارت مجرد إطلاق صواريخ. أين الحرب إذاً؟ هل هذه مقاومة شعبية ضد إسرائيل؟ هذه عملية إطلاق صواريخ فقط، وصواريخ عشوائية تصيب أو لا تصيب، وغالباً لا تصيب. في لبنان حدث الشيء نفسه. حزب الله لديه كمية هائلة من الصواريخ التي تصل إلى نواحي إسرائيل كلها، ولديه إمكان الحصول على سلاح مضاد للطيران، الأمر الذي يعني أن حزب الله يتحول شيئاً فشيئاً إلى جيش نظامي. الاستراتيجيا الإسرائيلية الجديدة بعد حرب تموز/يوليو 2006، هي الضرب الوحشي في غزة أو في لبنان. أي تدمير الحياة المدنية وإلغاء الحضارة وإعادة البلد خمسين سنة إلى الخلف، وذلك كي تتهيب أي مقاومة اللجوء إلى إطلاق صواريخ عشوائية. لم تكن إسرائيل منذ الأساس راغبة في الدخول إلى عمق الأحياء في غزة. ولا أتخيل أنها كانت تريد أن تدخل وأن تخسر مئة جندي أو مئتي جندي من أجل أن تقدم غزة إلى الرئيس محمود عباس ثم تقول له: تفضل سيطر على غزة وطالِبنا بدولة فلسطينية. إسرائيل فخورة بأنه لم يسقط لها في هذه الحرب إلا عشرة جنود وثلاثة مدنيين. أعتقد أن حزب الله يتهيّب الدخول في حرب جديدة مع إسرائيل، وهو يدرك ما جرى في الجنوب وفي الضاحية. وها هي إسرائيل تلوح له بنموذج "حماس" بعد "نموذج" الضفة الغربية. إنها تقول لحزب الله: تخيل ما سيحدث لك إذا أطلقت صاروخاً على إسرائيل. حتى لو كان لدى حزب الله سلاح مضاد للطيران، فهذا لا يمنع تدمير مناطق بكاملها، وقرى بكاملها، وأحياء بكاملها. في استوكهولم عُقد اجتماع للدول الأوروبية من أجل التفاهم على منع وصول السلاح إلى غزة. هذا يعني أن أوروبا أصبحت شريكاً في هذه المسألة. وستكون مصر أيضاً جزءاً من هذا الاتفاق، ولم يبق أمام "حماس" في هذه الحال إلاّ أن تفاوض على تهدئة تؤدي إلى إبقاء سيطرتها على غزة. ما هذا الانتصار الذي يكون مضمونه أن تحكم "حماس" غزة، وأن يحكم محمود عباس الضفة الغربية؟! إذا كان هذا الأمر سيؤبد الوضع، فهو الهزيمة الكبرى للقضية الفلسطينية. الحد الأدنى المطلوب لأي انتصار هو وحدة الشعب الفلسطيني، والعودة إلى نوع من حرب التحرير الشعبية، أي أن يُزج الشعب الفلسطيني كله في هذه الحرب بأشكالها المتنوعة، وأن يكون السلاح جزءاً من هذه الحرب شرط أن يوظّف في الوقت الملائم وفي المكان الملائم، فتتضافر القوى جميعها في استراتيجيا واحدة تستخدم أشكال المقاومة كلها التي عرفتها شعوب كثيرة في العالم، وهي مقاومة لم يخترعها الفلسطينيون ولا اللبنانيون. أمّا فيما يتعلق بالضحايا المدنيين في هذه الحرب، فإننا لا نستطيع أن نفخر بأننا تركنا شعبنا في العراء بهذا الشكل. فما دام لدينا هذا العدد الكبير من الأنفاق التي يُهرّب فيها المسموح وغير المسموح، ألم يكن في الإمكان أن يكون نصف هذه الأنفاق على شكل ملاجئ للناس؟ ألم يكن هذا ممكناً؟ الواجب أن نحمي شعبنا، ونحمي أطفالنا، وليس صحيحاً على الإطلاق ما قاله أحد قادة المقاومة عن أن الإسرائيليين قتلوا 1500 طفل، ثم في أسبوع واحد أنجب الفلسطينيون في غزة ثلاثة آلاف وخمسمئة طفل(*). هذا كلام غير لائق، لأن للأطفال الذين قُتلوا آباء وأمهات، ولهم الحق في الحياة، وفي المستقبل، وليسوا مجرد أرقام.

أحمد خليفة: إنني أتفق مع ما قيل هنا عن أن هدف القيادة السياسية الإسرائيلية لم يكن تدمير "حماس"، غير أنني أود أن ألفت إلى أن في إسرائيل وجهات نظر مختلفة، وبعضها يريد تدمير الحركة حقاً. لكن القيادة السياسية وكذلك رئيس الأركان ووزير الدفاع إيهود بَراك لم يكونوا يفصحون عن ذلك. وهذا يذكرنا بالاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982؛ فالقيادة السياسية كانت ترغب في التوغل مسافة معينة بعد الحدود، لكن شارون، بعملية متدحرجة، وصل إلى بيروت. إيهود براك وقائد الجيش لم يكونا يريدان تدمير "حماس" فحسب، بل إخضاعها أيضاً. وقد استُعملت تعابير متنوعة مثل تعبير "كيّ الوعي الفلسطيني"، والمقصود أن يدرك الفلسطينيون أن لا أمل لهم بهزيمة إسرائيل، فيقبلوا بالتالي الشروط الإسرائيلية. إسرائيل لم تخض الحرب ضد "حماس"، وإنما كان هدفها السكان المدنيين وتوجيه رسالة إلى حزب الله. غير أن البعض كان يرى أن الصواريخ التي كانت الفصائل في غزة تطلقها هي عبثية. طيب. حسناً، إذا كانت هذه الصواريخ لا تأثير لها، فلماذا كانت إسرائيل تعبر دائماً عن انزعاجها وتخوفها منها؟ صواريخ "حماس" كانت مثار تهديد للإسرائيليين. وكانت الحركة تبني قوتها شيئاً فشيئاً، ومدى الصواريخ يزداد بالتدريج، وربما تمكنت يوماً ما من تعطيل الحياة في جزء من إسرائيل. ومع أنها لم تكن شديدة الدقة والفاعلية، لكن كان لها تأثير سياسي وشعبي. هناك وجهتا نظر في المنطقة وفي فلسطين وفي لبنان. الأولى تقول إن المقاومة لا بد منها لإرغام إسرائيل على قبول الحد الأدنى من مطالبنا، أمّا الثانية، فهي وجهة نظر أنور

السادات الذي كان يرى أن لا سبيل إلاّ المفاوضات. لكن المفاوضات اتضح إفلاسها، بينما قدمت المقاومة درساً يقول إن في الإمكان مواجهة إسرائيل. وهذا النمط من التفكير سيستمر عند "حماس" وعند حزب الله وعند القوى الإقليمية المؤيدة لهما. قناعتي هي أن الحلول السياسية غير واردة الآن، حتى لسنوات طويلة مقبلة؛ وفي ظل التطورات الجارية في إسرائيل الآن، لا أرى إمكاناً لأي تسوية قريبة. وإذا كانت التسوية غير ممكنة، فإن الصراع مع إسرائيل سيكون طويل الأمد ومتعدد الجبهات، ولا بد من تحديد أهدافنا المرحلية، وصوغ استراتيجيا تكفل تحقيق هذه الأهداف. الأهداف النهائية يجب ألاّ يُبحث فيها الآن، ومَن يبحث عن حل نهائي يضحك على نفسه. المطلوب حالياً وحدة وطنية فلسطينية، مع أن إسرائيل لا تزال مسيطرة على الضفة، وهناك قيادات سياسية مستفيدة من السيطرة الإسرائيلية على الضفة، وثمة قوى أمنية تابعة للأميركيين، ودول مانحة تمدنا بمقدرات الحياة وستكون حريصة على الحفاظ على هذا الوضع في الضفة الغربية. يجب تأليف هيئة فلسطينية قيادية في هذه المرحلة، وتأجيل القضايا الأُخرى إلى مرحلة لاحقة.

صقر أبو فخر: هيئة قيادية خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية؟

أحمد خليفة: نعم خارج إطار منظمة التحرير. لا يوجد أمل الآن في المدى القريب، بأي اتفاق على إعادة إحياء منظمة التحرير. المهمة العاجلة، حتى بضعة أشهر مقبلة، هي مشكلات الناس. فهم مشردون في المدارس والجوامع، ولا يمكنهم الانتظار حتى تتفق "حماس" و"فتح" على الهدف النهائي! المهمة العاجلة هي تأليف حكومة وفتح المعابر وإنهاء الحصار. وأي حوار يتطلع إلى حل جميع القضايا سينتهي إلى الفشل. ما سيُتفق عليه سيكون موقتاً، والشعب الفلسطيني بفصائله كلها، مطلوب منه أن يفكر للمدى البعيد. هذا صراع طويل الأمد. ونحن مارسنا المفاوضات والمقاومة. أين أوصلتنا المفاوضات؟ وأين أوصلتنا المقاومة؟ علينا أن نفكر في هذه الأمور في سياق القراءة الواقعية للوضع العربي الذي لن تحُل مشكلاته في المدى القريب.

الصواريخ وتهريب السلاح

محسن صالح: لديّ مجموعة من الملاحظات لعلها تكمل الصورة. في البداية، من المؤلم أن نتكلم كمادة إعلامية، على كثرة ولادة الأطفال الفلسطينيين في مقابل عدد الشهداء، فأنا لا أوافق الأخ محمود سويد في الجانب الذي تكلم فيه على الأطفال، ولا سيما أننا قرأنا تصريحات أُخرى لمسؤولين من "حماس" أكدوا فيها أن دم أي طفل فلسطيني، أو أي امرأة، هو مثل دم أي قائد سياسي أو عسكري في الحركة نفسها. فالتصريحات يجب أن توضع في سياقها الموضوعي، وأرى أن الأمر مرتبط بنوع من التحدي النفسي، أي القول للإسرائيليين إنكم لن تستطيعوا تركيعنا، ولا إبادة شعبنا. ولا شك في أن أي قطرة دم من أي طفل فلسطيني، هي بحرمة وأهمية دم أي قائد أو سياسي، لأن السياسي والقائد مكلّفان ابتداءً، حماية هذا الطفل. أمّا فيما يختص بالجانب المتعلق بالصواريخ وبتقويم الأداء العسكري لـ "حماس"، فأنا أرى أن الصواريخ كانت سبباً رئيسياً في العدوان على قطاع غزة، بما كانت تسببه من ضغط أمني ونفسي لنحو مليون إسرائيلي واقعين تحت خطر القصف اليومي، مع ما يعني ذلك من العيش تحت تلك الأحوال المضطربة. هذا من جهة؛ ومن جهة أُخرى، فإن نوعية الصواريخ التي كانت تطلق في سنة 2002، اختلفت عن تلك في سنة 2008، فقد ازداد مدى الصواريخ من كيلومترين إلى 45 كيلومتراً، وإلى 50 كيلومتراً أحياناً، كما أن المادة المتفجرة في رأس الصاروخ تضاعفت عدة مرات، علاوة على الدقة التي باتت الآن أفضل. وحتى لو كانت هذه الصواريخ قليلة التأثير، إلاّ إن الرسم البياني لأداء كل من الصواريخ والمقاومة كان يتصاعد مع الزمن بحيث يمكن أن يصبح أكثر تأثيراً وأكثر دقة وأكثر إضراراً ببعض المناطق الإسرائيلية الاستراتيجية في الجنوب. والإسرائيليون اختاروا أن يتخلصوا من هذا التهديد قبل أن يتطور ليصبح أكثر خطراً مع الزمن.

إن النظام الإسرائيلي يضع بالتأكيد أهدافاً كلية، وأهدافاً ممكنة الإنجاز، وأهدافاً يمكن أن يحقّق جزءاً منها، لكنه سيكون سعيداً جداً لو تمكن من إسقاط نظام "حماس"، ولا سيما أنها قوة معادية له. هناك ثلاثة مستويات: أولاً، مستوى تدمير "حماس"؛ ثانياً، مستوى إسقاط نظامها من دون تدميرها، أي إسقاط نظامها من دون القضاء على جماهيرها وأنصارها على غرار ما هو موجود في الضفة الغربية. وفي هذه الحال، لو جرت انتخابات حرة ونزيهة في الضفة الغربية، أو في القطاع، فمَن سيزعم أن "حماس" لن تفوز بها، أو على الأقل لن تحقق نتائج متميزة؟ أمّا

المستوى الثالث فهو تطويع الحركة بما يتوافق والشروط الإسرائيلية والأميركية، وهذا لو حدث فسيعني أن "حماس" فقدت معنى وجودها، سواء أكانت حركة مقاومة، أم نظاماً يدعي الإصلاح والتغيير، وكذلك القدرة على قيادة الشعب الفلسطيني نحو برنامج أفضل من البرنامج الموجود حالياً. فيما يتعلق بموضوع نزع الأسلحة ووقف تهريبها، فإن "حماس" هي التي تصنع أسلحتها داخلياً وجزئياً، وهي لا تعقد صفقات مكشوفة، بل إنها تقوم بالتهريب رغماً عن الإرادتين الإقليمية والدولية. وبالتالي فإن الحركة، في هذه المسألة، هي جهة تسعى لفرض ما تريده فرضاً. كانت إسرائيل تعلن، في بداية الحرب، أنها تريد من "حماس" إعلان وقف تهريب السلاح وتدمير الأنفاق. والآن، ها هي تحاول الاستعانة بالمصريين، وبالنظام الدولي، ولم تتمكن من كسر إرادة الحركة في هذا الجانب. كان الإسرائيليون يتكلمون على تهدئة من 15 إلى 20 عاماً، وهذا يعني أن تتحول "حماس" في النهاية إلى حارس للأمن الإسرائيلي في غزة، على غرار أي نظام عربي يريد أن يحمي نفسه فيحمي الحدود مع إسرائيل. وهذا أيضاً لم يحققه الإسرائيليون.

أمّا في موضوع "كيّ الوعي" فمَن الذي كُوي وعيه؟ إن الحالة الشعبية، فلسطينياً وعربياً ودولياً، تشير إلى أن المقاومة هي التي استطاعت أن تفرض واقعاً شعبياً جديداً ومؤيداً لها ومتعاطفاً معها. إن الذي وُضع في الزاوية هو الإسرائيلي وخط التسوية وتيار السلطة الفلسطينية. وحتى صورة "حماس" التي تشكلت بعد سيطرتها على قطاع غزة، والتي كانت صورة سلبية لدى العديدين، تغيرت من خلال الصمود في المعارك، ومن خلال الأداء البطولي. وهذه الصورة أعادت الألق إلى "حماس" وإلى فكرة المقاومة.

إذا أردنا أن نتكلم على إنجازات إسرائيلية في هذه الحرب، فأنا أعتقد أنها محدودة، ذلك بأن الجيش الإسرائيلي لم يتمكن من تحقيق الإنجازات بالشكل الذي أراده. هل استطاع أن يدمّر البنية التحتية؟ نعم، تمكّن من ذلك، في مواجهة غير متكافئة إطلاقاً، واجه فيها رشاش الكلاشينكوف طيارة F16. لكن، هل استطاعت "حماس" أن تحمي المدنيين؟ إننا نعرف نتائج المواجهة بين حركة شعبية ضد رابع أو خامس أقوى جيش في العالم. النتائج معروفة فيما لو أرادت جهة ما أن تصمد وأن تقاوم في حرب المدن. وأنا هنا لا أتفق مع المقارنة بين ما جرى في غزة سنة 2009، وما جرى في سنة 1967. يجب أن نقارن ما جرى في سنة 2009 بما جرى في معركة الكرامة سنة 1968، أي بحالة أخرى من المقاومة. ماذا عملت الجيوش العربية طوال 19 عاماً حين كانت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة العربية؟ ما هي البنية التحتية للمقاومة والتحرير، التي بُنيت قبل حرب 1967، وما هي التجهيزات والتدريبات التي تم توفيرها للناس للقتال في حرب المدن؟ لو أنشئت التجهيزات نفسها التي أنشأتها "حماس" في قطاع غزة، هل كان سيسقط القطاع في 24 ساعة، والضفة الغربية كلها بجبالها وسهولها وأوديتها ومقدساتها في 36 ساعة؟! في سنة 1967 سُحقت الجيوش العربية، وتوسعت إسرائيل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. ولا يمكن مقارنة ذلك بحالة قطاع غزة، وهو أصلاً ما زال واقعاً تحت الاحتلال. المعركة كانت في جوهرها معركة كسر إرادة وليست معركة تحرر. أمّا موضوع الخسائر فهو شأن آخر. في معركة الكرامة مثلاً جرى تدمير قرية الكرامة، وكانت خسائر الفلسطينيين أضعاف الخسائر الإسرائيلية بحسب الأرقام الرسمية، ومع ذلك ما زلنا، حتى الآن، نتغنى بانتصار الكرامة. فإذا كنا نتكلم على بنى تحتية وغيرها، سنعتبر معركة الكرامة هزيمة. بينما الثورة الفلسطينية أخذت الشرعية من خلال "انتصارها" في تلك المعركة، وانتقلت إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان الشعب الفلسطيني كله وراءها.

أحمد خليفة: كأنك تقول إن "حماس" تهيئ نفسها لتصبح القيادة الجديدة للشعب الفلسطيني.

نحو عقد وطني جديد

محسن صالح: لا، لا، إطلاقاً. أنا لا أستنتج أن "حماس" أصبح لديها الشرعية كي تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية، إنما أحاول أن أقدم مقارنة موضوعية. فما أريد قوله هو أن الحرب على غزة تحتم علينا جميعاً الجلوس إلى الطاولة كشركاء، كي نصوغ عقداً وطنياً سليماً مبنياً على التداول السلمي للسلطة، وعلى حرمة الدم الفلسطيني، وعلى أن كل إنسان فلسطيني له الحق في أن يعبر عن أفكاره ضمن المؤسسات الشرعية الفلسطينية، وبشكل ديمقراطي وسليم. أظن أن الإسرائيليين أرادوا من خلال فكرة "كي الوعي الفلسطيني" أن يفرضوا علينا التسليم بأن الذي يصنع قرارنا هو الإسرائيلي نفسه، أي أن صانع القرار هو الآخر وليس نحن. أنا لم أستخدم لفظة

"انتصار" كي لا يخرج النقاش عن سياقه، لكنني، في موضوع صراع الإرادات لا أعتقد أن الإرادة الفلسطينية خسرت. لذلك أظن أن الصمود في قطاع غزة أعطانا قاعدة انطلاق لإعادة ترتيب الوضع الفلسطيني بشكل صحي، ومن دون أن يكون القرار الإسرائيلي هو المهيمن. لو تم إسقاط "حماس" أو تطويعها، ثم ذهبنا إلى مفاوضات التسوية، فماذا ستكون عليه الحال؟ سيكون الوضع أسوأ بالتأكيد، بينما الآن لدينا إرادة وطنية، علماً بأن السقف الأعلى الذي يعرضه أكثر الإسرائيليين اعتدالاً، لا يصل إلى الحد الأدنى الذي يقبله أي فلسطيني. لذلك، فإننا اليوم نمتلك القدرة على أن نقول للإسرائيلي لا. أمّا فيما يتعلق بموضوع منظمة التحرير الفلسطينية، فإن حالة التراجع التي ابتليت بها المنظمة، وموت المؤسسات فيها، تتحمل مسؤوليتهما الأطراف المسيطرة عليها. يجب أن تُفتح الأبواب الآن أمام المشاركة الشعبية الفلسطينية للفصائل وللكفاءات وللمستقلين، إذ ربما نتمكن من تأسيس وضع أفضل كثيراً من الوضع البائس للمنظمة حالياً.

حق المدنيين في الحماية

فواز طرابلسي: لديّ بعض الإيضاحات كي لا يقع أي سوء فهم. عندما عقدتُ مقارنة بحرب حزيران/يونيو 1967، كنت أتحدث عمّا تستطيع الجيوش في الصراع العربي – الإسرائيلي أن تفعله، وعمّا تستطيع المقاومة أن تفعله. قلت إن أي انتصار للجيوش العربية يعني القضاء على دولة إسرائيل، بينما أي انتصار للمقاومة، وأنا مع انتصاراتها، لا يعني القضاء على إسرائيل، بل بقاء المقاومة. فهنا، ثمة فارق بين الفكرتين. عندما يُقال إن الأنظمة العربية تُمثل الهزيمة، وإن بؤرتَي المقاومة في غزة وجنوب لبنان تمثلان الانتصار، ننسى أن صراعنا هو ضد قوة عاتية هي جزء من المنظومة الإمبريالية، كما ننسى أن العراق سقط وخرج من دائرة الصراع. حَسِبْنا أن مصر غير موجودة، وما حسبنا معنى الممانعة السورية التي هي مثل البنت الخجولة "بدها وما بدها"، وما أخذنا في الحسبان أن الأتراك، خلال العدوان على غزة، أعلنوا تعليق المفاوضات السورية – الإسرائيلية، بينما قال الرئيس بشار الأسد لمجلة "دير شبيغل" أنه لن يفاوض الإسرائيليين لأن حكومتهم ضعيفة. هل الحكومة التي ارتكبت مجزرة غزة حكومة ضعيفة؟! هل يريد حكومة قوية؟ لا أعرف ماذا كانت ستفعل حكومة قوية بغزة إذا كانت الحكومة الضعيفة فعلت ما فعلته. ولا يوجد أي مبرر إطلاقاً للقول إن المقاومتين في غزة وفي لبنان وفّتا المدنيين حقهم من الدفاع. فمَن يستطع أن يحفر هذا الكم من الأنفاق يستطيع أن يحفر مخابئ للمدنيين إلى جانب بيوتهم. الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينية منذ سنة 1968 كان يؤخذ عليها عدم تهيئة أماكن لحماية الناس من الهجمات الإسرائيلية. حتى حزب الله انتُقد علناً، لأن من يتكلم على مجتمع مقاوم عليه أن يهيئ ملاجئ لسكان الجنوب، وإلاّ يكون قد ساهم في هجرة مليون جنوبي في أي حرب مقبلة. وكان من اللافت أن الصواريخ التي أطلقت بداية من الجنوب على إسرائيل في إبان الحرب على غزة، جعلت كثيرين من سكان الجنوب اللبناني يفرون إلى بيروت. لقد كان هناك حماقات ومزايدات بالنسبة إلى فتح الجبهة اللبنانية نصرة لغزة، وهو المنطق نفسه الذي كان يدعو الجيوش العربية إلى فتح جبهاتها. أنا أفهم ماذا يعني فتح الجبهات الأردنية والسورية والمصرية. لنلاحظ، لو أن حزب الله أطلق على إسرائيل صواريخ لـ 3 – 4 دقائق، فسيتبع ذلك قيام 120 طائرة بصب حممها على لبنان. أهكذا يكون الدفاع عن غزة؟ والأمر نفسه ينطبق على الجيوش العربية، فكأن نضال الشعوب يتم تلخيصه بصنمية السلاح. ومهما يكن الأمر، فإن الجيش الإسرائيلي "تخربطت" حساباته؛ بعضها نجح وبعضها لم ينجح. والمفارقة أن هذا الجيش عاد إلى نظرية دان حالوتس، أي استخدام الطيران، مع العلم أن هذا التصرف لم يؤدِ إلى نتيجة في لبنان، ولن يؤدي إلى أي نتيجة في غزة. فلا يوجد جيش نظامي قادر على القضاء على مقاومة موجودة بين صفوف شعبها. ثم إننا لاحظنا كيف أن عقاب المدنيين صار جزءاً من الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية، وسيكون جزءاً من الحروب الإسرائيلية المقبلة. والأمر الآخر هو أننا ما زلنا نتكلم بمنطق "مقاومة ضد تسوية"، بينما العدو الإسرائيلي خارج هذا المنطق. المقاومة ليست رداً على التسوية، فمَن الذي يسعى لتسوية؟ كم مضى على الرئيس محمود عباس في السلطة؟ وما هي التسوية التي يعمل لها؟ ماذا قَبِل وماذا رفض؟ الأمور غير واضحة. كل ما نعرفه أنه قدم ما طُلب منه ولم يلق نتيجة، كأن المقصود هو أن تلغي أي تسوية أسس الصراع العربي – الإسرائيلي، ويصبح السلام هو الوجه الآخر للمحافظة على أمن إسرائيل. وهذه وظيفة فلسطينية موجودة في اتفاق أوسلو. ولهذا، عندما يقول الرئيس براك أوباما أنه سيرعى حلاً حين تكون إسرائيل جاهزة له، وحين يصبح هناك شريك فلسطيني، فهو يعرض علينا الخطة حرفياً. إنه يقول إن إسرائيل لا رغبة لديها لا في أي تسوية، ولا في

السلام، لأن كلمة السلام ليس لها معنى. الدول تكون في حالة سلام وهي في حالة صراع. يمكنني أن أصارع إسرائيل بالدبلوماسية وبالسلاح وبالسياسة وبالاقتصاد وبالاجتماع وبالثقافة. الإشكالية الآن هي أن "حماس" تقول أنها مستعدة للاعتراف بدولة على حدود 1967. ما هذا؟ إنه الموقف العلني نفسه لمحمود عباس. أنا لا أستخف بالخيار الديمقراطي الحر الذي جاءت به الانتخابات، والذي اختار الشعب من خلاله حركة "حماس"، لكنني أرى أن الهم الرئيسي للولايات المتحدة هو الآن في باكستان وأفغانستان، ولذلك يجري بحث الأمور مع إيران. ليس هناك الآن أي إمكان للتسوية في فلسطين أو سورية، كما أن الخلاف على مقاومة وتسوية بات من الماضي. طبعاً هناك مَن يقاوم ومن يضايق إسرائيل بالسلاح، وهو أمر عظيم. لكن هاتين البؤرتين المقاومتين موجودتان في بلدين رئيسيين في الصراع العربي – الإسرائيلي. فماذا نفعل في هذه الحال؟ لا بد من إعادة الصلة بين النضال الفلسطيني والنضال العربي. وعندما يقول واحد مثل جون بولتون إن الممكن هو حل الدول الثلاث، أي أن مصر تتولى شأن غزة، ويكون الأردن مسؤولاً عن الضفة (طبعاً الأردن متخوف ومتطيّر من هذا العرض)، فهو يعني أن الفكرة الإسرائيلية هي التي انتصرت في أوسلو، وليس الفكرة الفلسطينية. الفكرة الإسرائيلية تقول إن وظيفة السلطة الفلسطينية هي حماية أمن إسرائيل، لكن، في المقابل، فإن الدول العربية هي المسؤولة عن بؤرتي التوتر في غزة ولبنان، وعليها أن تحل موضوع حماية دولة إسرائيل. هذه هي التسوية. والدليل على ذلك، هو أن ياسر عرفات ظل يُعتبر متطرفاً، وفي رأيي، سيُعتبر محمود عباس متطرفاً أيضاً.

صقر أبو فخر: لا بد من إيضاح بعض الأمور لدى الحديث عن الخيار الديمقراطي الحر للشعب الفلسطيني عندما اقترع في سنة 2006 لمصلحة "حماس". إن البرنامج الانتخابي للحركة لم يكن برنامجاً سياسياً على الإطلاق، إذ لم يتطرق لا من قريب ولا من بعيد إلى منظمة التحرير الفلسطينية، أو إلى حل الدولتين، أو إلى قرارات الشرعية الدولية، ولا وجود فيه لبند تدمير إسرائيل، أو بند تحرير فلسطين، أو حتى فكرة الجهاد. وهذا يعني أنها لم تفز بناء على أيديولوجيتها الدينية، بل بناء على برنامج اجتماعي قوامه مكافحة الفساد وتقديم خدمات صحية وتعليمية واقتصادية، وهو ما لم تتمكن من تحقيق أي جزء منه حتى في غزة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنها فازت في انتخابات 2006 بـ 44٪ من الأصوات (حازت حركة "فتح" 45٪ من الأصوات المشتتة)، بينما انتُخب الرئيس محمود عباس بناء على برنامجه السياسي القائم على حل الدولتين، وحاز 62٪ من الأصوات. واللافت أن استطلاعاً جدياً جرى بعد انتخابات 2006 التي فازت بها حركة "حماس"، أظهر أن 73٪ من الفلسطينيين يدعمون معاهدة سلام مع إسرائيل، وحلاً دائماً على أساس الدولتين.

حرب التحرير الشعبية ما عادت ممكنة

خليل هندي: أود أن أشير إلى ما قاله فواز طرابلسي من أن ضرب المدنيين أصبح في صلب العقيدة الإسرائيلية. في الواقع، كان ضرب المدنيين دائماً في صلب العقيدة الإسرائيلية، منذ ما قبل قيام الدولة، ومباشرة بعد قيامها. إنهم منذ زمن طويل يتحدثون بطريقة أو بأُخرى عن "كيّ الوعي". فمثلاً، بعد مجزرتَي قبية في سنة 1953 ونحالين في سنة 1954، قالوا إن الهدف هو إقامة جدار فاصل من الرعب. بعد ذلك، أصبحوا يعتقدون أنهم عندما يضربون المدنيين، فإن هؤلاء سينقلبون على منظمة التحرير، ولاحقاً على حزب الله، والآن على "حماس". لكن لم تنجح إسرائيل في ذلك ولا مرة واحدة، بل على العكس، أدت عدوانيتها والمجازر التي ترتكبها إلى إذكاء العداء لها. وحالياً ثمة في إسرائيل أصوات تقول إن أفكار كيّ الوعي عبثية كلها.

ولو تركنا الخطابية جانباً، نجد أنه لم يعد هناك فارق كبير بين السلوك السياسي لكل من "حماس" والسلطة الفلسطينية في شأن العلاقة مع الإسرائيليين. عندما تقول "حماس" أنها تقبل حدود 1967، وأنها تقبل تهدئة قابلة للتمديد إلى أجل غير مسمّى، فهذا يعني أن الفوارق في السياسة الكلية بين الحركة والسلطة اختفت. لذلك لم يعد هناك أي مبرر للخلاف الفلسطيني – الفلسطيني، إلاّ إذا كان الصراع هو على السلطة الوهمية، وهو في زعمي كذلك.

في تقديري، أنه لا بد للشعب الفلسطيني من أن يبتدع طرقاً جديدة ومواقف جديدة وأسلوباً جديداً لمجابهة الوضع الراهن. وأنا لست في وضع يخولني أن أطرح برنامجاً للعمل، لكننا كلنا مدعوون للتفكير بجدية وبطريقة مبتكرة فيما يمكن أن نفعل. لو كانت الأمور بيدي، أو كان لديّ عصا سحرية، لقلت: أولاً، تحقيق الوحدة الوطنية

الفلسطينية. ربما الوحدة صعبة، إذاً تحقيق وفاق فلسطيني على أساس التشابه الطارئ في السياسة الكلية ما بين "حماس" والسلطة الفلسطينية. ثانياً، الانتقال من هذا التوافق الفلسطيني إلى ما يمكن تسميته "قلب الطاولات"، أي تطوير الموقف الذي اتخذته السلطة الفلسطينية مؤخراً، بقولها أن لا مفاوضات من دون الوقف الفوري والكامل للاستيطان. وتطوير هذا الموقف يكون نحو واحد من أمرين: الأول، إعلان قيام الدولة الفلسطينية بحدود سنة 1967، وذلك من طرف واحد؛ الثاني، شن نضال بمختلف الطرق للحصول على اعتراف دولي بها. لقد ترددت هنا عبارة حرب التحرير الشعبية، لكنني أعتقد أن هذه الحرب ما عادت ممكنة. البديل هو نضال شعبي بطرق أُخرى مثل التظاهرات الجماهيرية التي تجتاح الحواجز، أو مسيرات ضخمة تحاول فتح ثغرات في الجدار العازل. أي أننا نحتاج إلى وسائل نضالية تُلهب المخيلة الجماهيرية ومخيلة الناس في العالم. وهذا البرنامج، برنامج إعلان قيام الدولة الفلسطينية من طرف واحد، وشن نضال شعبي ودولي، هو برنامج يمكن للفلسطينيين جميعاً الاتفاق عليه، والتقدم به وعلى أساسه. أمّا إذا كان من الصعب التوصل إلى اتفاق كهذا، والعمل في هذا الاتجاه، فمن الممكن التفكير في أن تعلن منظمة التحرير، أو السلطة الفلسطينية، أنها وصلت إلى نهاية طريق التفاوض، وأنها لذلك تحل السلطة وليتفضل الاحتلال ويتحمل مسؤولية احتلاله، ولتعد علاقة الفلسطينيين بالاحتلال كما كانت علاقة صراعية مباشرة. غير أن أمام هذا الخيار عقبات ضخمة، مثل إدارة شؤون الناس ورعاية معيشتهم. لكن على الأقل لنهدد باتخاذ مثل هذا الموقف، فحتى التهديد يمكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل من الوضع الراهن. خلاصة القول أن لا حل أمامنا إلاّ خيار الوحدة الفلسطينية القائمة على التشابه الطارئ في السياسة الكلية ما بين "حماس" والسلطة، وكذلك ابتداع أساليب جديدة لمواجهة الوضع الراهن، لأن الاستمرار في التفاوض ما عاد يجدي، والكلام عن المقاومة وخيار الممانعة ما عاد يكفي.

الجولان والدور الإقليمي لسورية

صقر أبو فخر: لست ميالاً إلى القول إن التفاوض لم يصل إلى أي نتيجة، لأنه بهذا المنطق يمكن القول إن المقاومة لم تصل إلى أي نتيجة أيضاً. إن حركات التحرر كلها في العالم استخدمت الطريقتين معاً، أي التفاوض والقتال في اللحظة نفسها، وهذا طبعاً يتطلب قيادة موحدة كما كانت حال منظمة التحرير في فترة سابقة، ومثلما كانت حال الثورة الفيتنامية أو الثورة الجزائرية. المشكلة في فلسطين أن هناك برنامجين منفرجين واحدهما عن الآخر: واحد يفاوض، وآخر يقاتل. فالذي يفاوض، ولا سيما بعد موت أبو عمار، لا يقاتل، أمّا الذي يقاتل فلا يفاوض. وهكذا تمزقت العملية السياسية بكل بساطة، فكأن الوضع الفلسطيني وُضع بين حصانين كل واحد يتجه نحو جهة معاكسة. ليس التفاوض أمراً سيئاً، بل إن رفضه هو خبال سياسي. والتفاوض طريقة لا بد منها للوصول إلى الغايات السياسية، طبعاً التفاوض الذي يستند إلى المقاومة. علاوة على ذلك، أنا لست ميالاً إلى وصف الموقف السوري بالبنت التي تتمنع وهي راغبة، لأن الواقع ليس على هذا النحو تماماً. سورية لا تريد مقايضة الجولان بدورها الإقليمي، هي تريد الجولان بالتأكيد، لكن دورها الإقليمي هو الأهم. فالنظام السوري، أكان نظام شكري القوتلي أم نظام حافظ الأسد، يستطيع أن يعيش طويلاً من دون الجولان، لكنه لا يستطيع أن يعيش طويلاً، وبالقوة السياسية التي يرغب فيها، من دون دوره الإقليمي. هذا هو وضعه الجيواستراتيجي. ومَن يقل إن سورية تريد الجولان من دون دورها الإقليمي فهو لا يعرف شيئاً عن الموقع الجغرافي لسورية. ثم إن النظام في سورية لا يمكنه، لأسباب عديدة، أن يقبل عودة الجولان إليه من دون مياه جبل الشيخ والشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية، وهذا ما لن تقدمه إسرائيل. والنظام يعرف تماماً هذا الأمر، ويدرك أن التسوية غير ممكنة في المدى المنظور. إذاً، لماذا يبحث النظام السياسي في سورية عن المحال، ويقايض ما لا يمكن انتزاعه الآن بدوره الإقليمي الذي لا ينازعه كثيرون فيه؟ النظام السوري شديد الواقعية في كثير من الحالات، لذلك هو يدير في عملية المفاوضات علاقات عامة مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة، لعل ذلك يجنب الطرفين، أي إسرائيل وسورية، الانزلاق إلى حرب غير محسوبة ولن تكون في مصلحتهما.

أحمد خليفة: أنا أرى أن أي تحليل يجب أن يتناول الواقع الموضوعي، وأن يحاول قدر الإمكان الابتعاد عن المثاليات، وعمّا نتطلع إليه، وعن الرغائب وما نحب أن تكون. وأرى، أيضاً، أن دور المثقفين ومراكز الأبحاث هو التركيز على تحليل الواقع السياسي كما هو فلسطينياً وعربياً ودولياً، ومن منظور نقدي وبصراحة شديدة. وفي هذا

الميدان لم أرَ "حماس" ابتعدت كثيراً بعد حرب غزة عن تفكيرها السابق وعن استراتيجيتها السابقة. ثم لا يبدو أن السلطة ستتغير، أو أن حركة "فتح" ستتغير بدورها، مع أنني أتمنى أن يتحقق ما تكلمنا عليه هنا مثل الوحدة الوطنية، ووحدة منظمة التحرير، والجمع بين التفاوض والمقاومة... إلخ. لكنني أود أن أقول أننا بحاجة إلى تفكير خلاّق إبداعي يرسم دوراً للفلسطينيين في الشتات وفي الداخل.

إعادة تقويم السلطة الفلسطينية

محسن صالح: لديّ ملاحظات سريعة قبل التطرق إلى الموضوع المستقبلي. ففيما يتعلق بالخسائر الإسرائيلية، صحيح أن المصادر الرسمية الإسرائيلية تحدثت عن مقتل عشرة ضباط وثلاثة مدنيين، لكن ثمة تسريبات أُخرى فحواها أن إسرائيل خسرت ما بين 70 – 75 قتيلاً. أمّا موضوع قبول حركة "حماس" بدولة على أراضي 1967، فإن جوهر الفكرة هو الالتقاء مع البرنامج الوطني الفلسطيني المتعارف عليه، لكن بشرط عدم الاعتراف بإسرائيل، ذلك بأن الحركة لا تعتبر نفسها معنية بالاعتراف بإسرائيل التي ليس لها حق في الأراضي المحتلة. فإذا تمكن البرنامج الوطني الفلسطيني من أن يحرر الأراضي المحتلة في سنة 1967، فهذا أمر جيد، لكن "حماس"، بتفكيرها الأيديولوجي، لا تربط نفسها إطلاقاً بهذا الموضوع، وهي توافق على موضوع الـ 67 من باب فهم موازين القوى، أو كحل مرحلي ليس أكثر. إن المرحلة الحالية في نظر الإسلاميين ليست مرحلة تحرير، بل مرحلة مشاغلة العدو. والمطلوب في هذه الفترة، هو رفع سوية الإنسان الفلسطيني وقدرته على المقاومة، ثم المحافظة على الأمل، وتقديم الحماية لحقوق الشعب الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، يمكن هز الأمن والاقتصاد الإسرائيليين، ومنع المشروع الصهيوني من التمدد في المنطقة، وإجبار إسرائيل على إيقاف اندفاعها، وعلى الانكفاء. وبعد ذلك هناك مراحل أُخرى. ولا يمكن الوصول إلى التحرير إلاّ بعد التوصل إلى نوع من التكافؤ في القوة، وانضمامه إلى مشروع التحرير. نحن بحاجة إلى فضاء استراتيجي تنطلق منه عملية المقاومة، وهذا الفضاء الاستراتيجي ضروري لتوفير قاعدة حرة للمقاومة. وبشكل عام، أرى أنه يجب تقويم أداء المقاومة ومحاسبتها، لكن في هذا الإطار، وفي سياق تعريف المرحلة الراهنة.

إننا بحاجة إلى ترتيبات داخلية فلسطينية تعيد للمشروع الوطني الفلسطيني اعتباره وفق أسس سليمة، وعلى هذا يبنى موضوع إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس جديدة وديمقراطية، ووفق عقد وطني يتيح للجميع المشاركة مثل أصحاب الكفاءات والمفكرين والمثقفين والمستقلين، فضلاً عن الفصائل بالطبع. فالطاقات المبدعة في الشعب الفلسطيني كثيرة جداً، وقد أُحبطت مما تراه، أو استُنزفت للأسف، في المهاجر في حياة وأعمال لا تصب مباشرة في المشروع الوطني الفلسطيني. ويمكن أن يساهم الجميع في النضال في سبيل تعزيز حركة العودة والدفاع عن حقوق اللاجئين وغير ذلك. ثم إن دور المؤسسات الفلسطينية، وخصوصاً مؤسسات الدراسات، في موضوع صناعة القرار وترشيده، يبدو غائباً، ويجب أن يعود.

أمّا حركة "حماس"، فيفترض فيها أن تشارك كجزء طبيعي من النسيج الوطني الفلسطيني، وهذا يستدعي أمرين: أولاً، عليها أن تطمئن الساحة الفلسطينية الداخلية، وتبرهن أنها ليست آتية لتهيمن أو لتكرس الدكتاتورية، وأنها جزء فاعل من الحركة الفلسطينية، تقبل بما يقبل به الفلسطينيون؛ ثانياً، على الآخرين أن يفهموا أنهم لن يستطيعوا أن يستبعدوا، أو يهمشوا تياراً متجذراً في الشعب الفلسطيني.

فيما يتعلق بموضوع إعادة تقويم السلطة الفلسطينية وتجربتها خلال ستة عشر عاماً، فأنا أعتقد أننا في حاجة فعلية إلى إعادة تقويم لهذا الدور، وللمشروع الوطني الفلسطيني بشكل عام، بعد 16 عاماً من تجربة أوسلو. وأنا لست مع إضاعة أي مكسب فلسطيني أياً يكن هذا المكسب، لكنني مع تحميل المحتل مسؤولية احتلاله، ومع إظهار الوجه القبيح للاحتلال. ومن أبرز الأسئلة التي تحتاج إلى نقاش موضوع إقامة بنية ملائمة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وهنا، هل من الملائم، على سبيل المثال، إقامة مشروع بمئة مليون دولار، ثم يأتي صاروخ إسرائيلي ليدمّر المشروع كله، أو أن تقفل إسرائيل المعابر فتُرمى المنتوجات جميعها في الطرق؟ وبالتالي، فعندما نكون تحت الاحتلال، فإن الأمر الملح هو كيفية إنهاء الاحتلال، وليس العيش بـ "رفاه" تحته. أمّا بالنسبة إلى إعادة تفعيل دور المؤسسات الفلسطينية، فأرى أن من الضروري أن يعاد ترتيب منظمة التحرير، وأن تتم تسوية العلاقات بين الفصائل. أنا مع إحياء المؤسسات ولا سيما تلك التي لها صلة باللاجئين، والعمل الاجتماعي، والأمن، والعمل العسكري، والإعلام، وذلك لرفع سوية المقاومة الفلسطينية، ولعدم التفريط بالخبرات كلها بأشكالها المتعددة،

القانونية والإعلامية... إلخ. ومن ضمن عملية بناء المؤسسات، أرى أن مراكز الدراسات يجب أن تأخذ دورها الطبيعي في عملية صنع القرار، إذ من المؤلم أن نلاحظ أن عدداً من المفكرين وقادة الرأي ممّن لديهم آراء وتجارب مهمة لا يستفاد منهم، بينما يمكن أن يوفروا جهد أعوام على صانع القرار، في الوقت الذي ما زال هذا الأخير يتعلم فينا ويجرّب. النقطة الأخيرة هي موضوع إعادة تفعيل الدور الشعبي الذي رأيناه في إبان العدوان على غزة. المشكلة مع الدور الشعبي أنه يتسم بالسلوك "المَوجي"، أي أنه يصعد ويهبط بحسب سخونة الأحداث وبرودتها. لقد آن الأوان للفئات الشعبية التي أبدت استعدادها لدعم صمود شعب فلسطين أن تجد نفسها ضمن أُطر ومؤسسات بحيث يكون عملها مستمراً ومنهجياً وغير مرتبط بالهبّات الشعبية التي ما تلبث أن تهدأ وتموت بالتدريج، وأن يكون سلوكها غير مرتبط بحجم الدماء التي تسيل في فلسطين. يجب ألاّ يموت منا خمسمئة أو ألف شخص كي يتفاعل الجمهور معنا. نريد عملاً منهجياً ومستمراً وغير مرتبط بالضحايا والمآسي الجارية. والمشروع الوطني الفلسطيني لا يمكن أن يقوم على رجليه إلاّ إذا استند إلى ما هو أوسع، أي الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الإنسانية. فإذا تكامل ذلك كله، أمكن تحقيق الكثير.

إن أمام الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، في هذه الأيام، مسؤولية تاريخية حيال إعادة بناء منظمة التحرير، وخصوصاً أن البرنامج السياسي لكل من الجبهتين هو برنامج مقاوم، وضد اتفاق أوسلو، وبالتالي، فهما أقرب إلى خط "حماس" السياسي. لكن أداءهما السياسي داخل منظمة التحرير يمنح الغطاء لقيادة المنظمة. المطلوب الآن من الشعبية والديمقراطية أن تقول كل واحدة منهما قولتها فيما يتعلق بعضويتها في اللجنة التنفيذية، أو في المجلس المركزي الفلسطيني، وأن تتخذا موقفاً، ولو بتجميد موقت لهذه العضوية. وهذا نوع من الضغط على قيادة "فتح" الحالية كي لا تظل منظمة التحرير موضوعاً مؤجلاً ومغلقاً إلى ما لا نهاية، وكي يُقال لقيادة المنظمة إن قدرتك على اتخاذ قرار في اللجنة التنفيذية يمكن تعطيلها ما دمتِ غير جادة في ترتيب البيت الفلسطيني. مطلوب إذاً من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية أن تتفاعلا بشكل منطقي مع الفكر السياسي المعارض لأوسلو، أو مع الفكر المقاوم الذي تعتنقانه، وذلك لتأمين قوة دفع من أجل ترتيب شؤون منظمة التحرير. ■

(*) عُقدت هذه الندوة في مقر مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(**) محسن صالح: مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ● فواز طرابلسي: كاتب وأستاذ جامعي ● خليل هندي: أستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت. كما ساهم فيها جزئياً محمود سويد وأحمد خليفة وصقر أبو فخر من "مجلة الدراسات الفلسطينية".

(*) أنظر: موسى أبو مرزوق لصحيفة "الشرق الأوسط" (2009/1/26): "خسرنا 1500 شهيد لكن أخواتنا المجاهدات أنجبن 3500 فلسطيني." (المحرر)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx